

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

الموضوع : تبسيط إجراءات تطبيق الفصل 112 المتعلق بتحويل الأموال الى الخارج .
المرجع : مكتو بكم المؤرخ في 12 نوفمبر 2014.

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن طلب معرفة هل يستوجب الإدلاء بشهادة في تسوية الوضعية الجبائية بالنسبة لمبالغ سيتم تحويلها إلى مقيم بدولة أبرمت مع تونس اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي مع احتساب الخصم من المورد حسب النسبة المنصوص عليها بالقانون العام محتسبة على أساس قاعدة تحمل عبء الضريبة، يشرفني إعلامكم أن المبالغ التي يتحمل الخصم من المورد المستوجب عليها المدين المقيم أو المستقر بتونس لا يستوجب تحويلها إلى الخارج الإدلاء بشهادة في الغرض، حيث يتم التحويل على أساس شهادة احتساب الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات حسب النسبة الخاصة بالدخل مرفعة باعتماد قاعدة تحمل عبء الضريبة والخصم من المورد بعنوان الأداء على القيمة المضافة بنسبة 100 % عند الاقتضاء . وعلى هذا الأساس وبالرجوع إلى مكتوبكم وباعتبار استجابتكم لما تم بيانه أعلاه فإن عملية التحويل موضوع مكتو بكم تكون مطابقة للتشريع الجبائي الجاري به العمل .

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير .

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

لإمضاء : حبيبة جراد اللواتي